المنصوب على نزع الخافض في ضوء القرآن الكريم

أ. سعاد رمضان المريري ـ كلية التربية الزاوية ـ جامعة الزاوية

المقدّمــة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيد الخلق أجمعين،

أما بعد...

فإنه لا يخفى على أحدٍ كثرة البحوث النحويّة التي تناولت القرآن الكريم من جوانب عدّة، لكن ذلك لا يمنع من تجديد البحث المرّة تلو الأخرى لاستنباط مكنونات هذه اللغة الخالدة من منهلها الأساس القرآن الكريم الذي هو موضوع كل علم، ونبراس كلّ مهدٍ، ولعلّ في ما تتضمّنه هذه الصفحات إثارةً لبحث منها وهو "المنصوب على نزع الخافض في ضوء القرآن الكريم" واستقراء لبعض نماذجه، واستقصاءً لأقوالٍ وآراءٍ أدلى بها المتقدّمون فيه، دون إفراده في بحثٍ مستقلٍّ – على ما سيأتي –، وفي ذلك لمٌّ لبعض شتاته.

ولمعرفة ما المنصوب على نزع الخافض علينا بادئ ذي بدءٍ أن نقف على معنى التعدّي واللزوم، وأن ندرك ما الأفعال المتعدية أصالة، والأفعال التي تعدّت بسبب نزع الخافض منها، وذلك لتكون أحكامنا دقيقة موافقة للقواعد التي وضعها علماء العربية في هذا الشأن.

فالفعل المتعدي: "هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جرّ"[1]، أمّا الفعل اللازم فهو: "ما ليس كذلك، وهو: ما لا يصل إلى مفعوله إلاّ بحرف جرّ ... أولا مفعول له"[2].

ويُسمىّ المتعدّي "واقعاً ومجاوزاً"[3]، ويُسمى اللازم "قاصراً وغير متعدٍّ، ويُسمى متعدّياً بحرف جرّ"[4]، وقد يُحذف حرف الجرّ، ويصل الفعل اللازم إلى مفعوله بنفسه، أي: بلا واسطة، وهذا ما يسمّى "المنصوب على نزع الخافض"ظ، الذي يمثل موضوع هذه الصفحات.

المبحث الأوّل ـ معنى "المنصوب على نزع الخافض" لغةً واصطلاحًا :

أولاً ـ معناه في اللُّغة :

المنصُوب (مفعول)، والنصب: إقامة الشيء ورفعه، ومن معانيه كذلك أنّه ضربٌ من أغاني العرب ، والنصب في الإعراب كالفتح في البناء، والمنصوب ما دخله النصبُ من الكلم[5].

والنزع: الجذب والقلع، مِنْ نَزَعَ الشيءَ ينزعَهُ نزعاً، نحو قولهم: "نزع القوس" إذا جذبها، أي: قلعها[6].

وقد فرّق سيبويه بين (نَزَعَ)، و(انتزعَ) فقال: "وأمّا انتزع فإنما هي خطفة كقولك استلب ... وأما (نزع) فإنّه تحويلك إيّاه وإن كان على نحو الاستلاب"[7].

والخافض: (فَاعِل) خَفَضَ يَخْفِضُ خفضاً، وخافضةٌ والخفض ضدّ الرفع، والخفض والجرّ واحد، وهما في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء في مواصفات النحويين[8].

ثانياً- معناه في الاصطلاح :

عرّف النحاة المنصوب على نزع الخافض بأنّه: "الاسم المنصوب بفعل حقه أن يتعدى بالحرف، لكنّه حُذِفَ عند تعيُّنه استغناءً عنه سماعاً أو قياساً"[9]، لوصول الفعل إليه نحو قوله تعالى:(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً)[10].

وقد ورد مصطلح "المنصوب على نزع الخافض" مبكراً بمفهومه الاصطلاحي في كثير من كتب النحو قديماً وحديثاً، ولم يخُصه النحاة ببابٍ مستقلٍّ، فقد أشار سيبويه (ت180هـ) إلى ظاهرة حذف الجار ونصب مجروره في أكثر من باب في كتابه دون أن يُفرد. بابا مستقلاً في الكتاب، ومثل للمنصوب على نزع الخافض في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعوله بقوله: "وقال بعضهم (ذهبتُ الشام يُشبّه بالمبهم إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ؛ لأنّه ليس في ذهب دليل على الشام وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبتُ الشامَ دخلتُ البيتَ"[11]، وقد مثل سيبويه لذلك بقوله: "ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدَ الله، ومثل ذلك قوله عزّوجلّ: "واختار موسى قومه سبعين رجلاً" وسميتُه زيداً وكنيّتُ زيداً أبا عبدالله، ودعوته زيداً، إذا أردتَ دعوته التي تجري مجرى سميتُه، وإن عنيتَ الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً ومنه قول الشاعر:

أستغفرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحصيه ربَّ العباد إليه الوجهُ والعملُ[12]

وقول الشاعر:

أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ بهِ فقد تركتكَ ذا مالٍ وذا نشبِ[13]

وإنما نصل هذا لأنّها أفعال تُوصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترتُ فلاناً من الرجال، وسمّيته بفلان، كما تقول: عرّفته بهذه العلامة، وأوضحته بها، واستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجرّ عمل الفعل"[14]

نلاحظ أنّ سيبويه يشرح الظاهرة ويُمثّل لها من القرآن، وكلام العرب شعره ونثره دون أن ينعتها بمصطلح معيّن.

وأقرّ المبرّد (ت 285هـ) ظاهرة (الحذف والإيصال) ومثّل لها كذلك، حيث رأى أنّ حروف الإضافة إذا حُذِفت وجب نصب الاسم بعدها لأن الفعل يصل فيعمل، ومن ذلك قوله: "اعلم أنك إذا حذفت حروف الإضافة من المُقسم به نصبته؛ لأنَّ الفعل يصل فيعمل، فتقول (والله لأفعلن)؛ لأنّك أردت أحلف بالله لأفعلن، وكذلك كلّ خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده كما قال الله عزّ وجل:(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً)[15].

يظهر من قول المبرّد أنّه قد تأثّر برأي سيبويه في الحذف والإيصال، يقول سيبويه:" واعلم أنّك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجرّ نصبته كما تنصب إذا قلت: (إنّك ذاهبٌ حقّاً)، فالمحلوف به مؤكد به الحديث كما تؤكّده بالحق، ويُجرّ بحروف الجرّ كما يُجرّ (حق) إذا قلت (إنّك ذاهبٌ بحق) وذلك قولك (والله لأفعلن)..."[16].

فهناك تقارب كبير بين الرأيين، وأستطيع القول: إنّ المبرّد فسّر الظاهرة ولم ينعتها بمصطلح معين كذلك، على الرغم من أنّ فكرة المصطلح ومفهومه واضحة ومحدّدة لديه.

ويرى ابن السرّاج (ت316هـ) أنّ من الأفعال ما لازم الفاعل، غير أنّ العرب قد عدَّته للاتّساع في اللغة والإيجاز، وقد حلّل ابن السرّاج بعض الشواهد اللُّغويّة في كتاب سيبويه تحليلاً رائعاً، يقول: "وقد اختلف النحويُّون في (دخلتُ الدار) هل هو متعدٍّ أم غير متعدٍّ؟ وإنّما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف جرّ في كثير من المواضع، وهو عندي غير متعدٍّ ... و(دخلتُ) مثل (غِرْتُ) إذا أتيت الغور، فإن وجب أن يكون (دخلتُ) متعدِّياً وجب أن يتعدى (غِرْتُ)، ودليل آخر: أنّك لا ترى فعلاً من الأفعال يكون متعدِّياً إلاّ كان مضادّه متعدياً وإن كان غير متعدٍّ كان مضادّه غير متعدٍّ، فمن ذلك: تحرّك، وسكن، فتحرّك، غير متعدٍّ وسكن غير متعدٍّ ... وخرج ضدّ دخل، وخرج غير متعدٍّ، فالواجب أن يكون دخل غير متعدٍّ، وهذا مذهب سيبويه"[17].

نلاحظ أنّ ابن السرّاج كسابقيه لم ينعت الظاهرة بمصطلح معيّن، وقد ربط النحاة بين حذف حرف الجرّ وإيصال الفعل اللازم، دون الإشارة إلى المصطلح، قال الزمخشريّ (ت538هـ): "وتُحذفُ حروف الجرّ فيتعدّى الفعل بنفسه كقوله تعالى:(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً)[18].

وتتّضح فكرة المصطلح عند ابن هشام (ت761هـ) ويستخدمها في معرض حديثه عن الظرف فيقول:" وقول جماعة في (دخلتُ الدارَ أو المسجدَ أو السوقَ) إنّ هذه المنصوبات ظروف ... والصواب أنّ هذه المواضع على إسقاط الجارّ توسّعاً والجارّ المقدّر (إلى) في (سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأُولَى)[19]، و(في) (في البيت) وفي أو إلى في الباقي"[20].

فالنحاة قد وصفوا ظاهرة (الحذف والإيصال) ومثّلوا لها دون أن ينعتوها بمصطلح معيّن مع بداية وضع النحو العربيّ، لكنّ المتأخّرين منهم توسّعوا في دراسة الظاهرة، ونعتوها بـ(الحذف والإيصال)، وهي تسمية البصريّين[21]، أي: حذف حرف الجرّ وإيصال الفعل اللازم إلى معموله، أو (المنصوب على نزع الخافض)، وهو المصطلح الشائع، وهي تسمية الكوفيّين، وهو ما يُفهم من تفسير الفرّاء قوله تعالى:(فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أن يَتَرَاجَعَا)[22]، "يريد في أن يتراجعا أنْ، في موضع نصب إذا نُزِعَتْ الصفة"[23]، أي إذا نُزع الخافض.

فقد كان هدف النحاة تحليل الظاهرة وتفسيرها، وبيان خصائص اللغة من حذف وزيادة وغيرها، ولم يحفلوا بوضع المصطلحات في البداية، بل ظهر المصطلح متأخّراً.

أمَّا النحاة في العصر الحديث فقد درسوا هذه الظاهرة ضمن محاولاتهم تيسير النحو وتجديده، فتحدّث عن الظاهرة عبّاس حسن حيث رأى أنّ النصب على نزع الخافض سماعيّ، وهو مقصور على ما ورد منه منصوباً، مع فعله الوارد بنفسه، ولا يجوز أن ينصب من تلك الأفعال المحدّدة كلمة على نزع الخافض إلاّ التي وردت مسموعةً عن العرب، وعلّة ذلك عنده ألاّ لكثر الخلط بين اللازم والمتعدي وألاّ يحدث لبس وإخلال بالمعنى فتفقد اللغة بيانها؛ ولئلاّ تفقد اللغة بيانها، إلاّ أنّ الفعل اللازم قد يكثر استعماله، فتستعمله العرب متعدِّياً كما في "دخلت اليمن ... أو المسجد ... أو المدرسة" فهذا على التوسّع والتخفيف، وإنّ هذه المسألة خلافية بين النحاة[24].

وأشار فخر الدين قباوة إلى هذه الظاهرة بقوله:" إذا حُذِف الجار انتصب الاسم بعده على نزع الخافض"[25].

وتحدَّث عنها شوقي ضيف بقوله:" جاءت في اللغة بعد أفعال لازمة مفعولات منصوبة أحياناً، وكان حقُّها الجرّ، ويجعل النحاة ذلك من باب نزع الخافض"[26].

هذه هي صورة المصطلح في الدراسات النحوية، ومن المؤكّد أنّ التفسير النحوي لظاهرة (الحذف والإيصال) يستند إلى سلطة العامل التي تكفل اطّراد الظواهر اللغوية، فذهب أهل البصرة إلى أنّه منصوب بالفعل اللازم قبله، ولمّا سقط الجار وصل الفعل الاسم فنصبه، وأمَّا الكوفيّون فيرون أنّه منصوب على نزع الخافض، أي أنّ علة النصب هي حذف الجار[27]، وأميل إلى رأي البصريّين لأنّ حروف الجرّ لا تعمل بعد حذفها.

المبحث الثاني ـ حالات المنصوب على نزع الخافض في العربية :

لحذف حرف الجرّ في العربية حالات ثلاث[28]:

الأولى – حذفٌ واردٌ في السعة.

الثانية – حذفٌ مخصوص بالضرورة.

الثالثة – حذفٌ قياسيّ مطّرد.

وقد عبّر ابن مالك عن هذه الحالات بقوله:

وعـــدِّ لازمـــاً بحـــرف جـــرّ وإنّ حُـــذِفَ فالنصـــب للمنجـــرّ
نقلاً، وفي أنَّ وأن يطّـرد مع أمن لَبْسٍ: كعجْبتُ أن يدوا"[29]

الحالة الأولى – الحذف الوارد في السعة:

أي: في سعة الكلام نحو:" شكرته ونصحته، وكلتهُ وزنتهُ"[30]، فقد استعمل العرب هذه الأفعال متعدّية بنفسها تارةً، وبحرف الجرّ تارةً أخرى[31]، أي

يجوز أن تقول: شكرتُهُ، وشكرتُ له، ونصحتُه، ونصحتُ له، وكِلْتُه وكِلْتُ له، وزنته وزنتُ له، وأمرتُك الخير، وأمرتُك بالخير، نحو قول الشاعر:

أمرتكُ الخيرَ فأفعلْ ما أُمِرْتَ بهِ فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نشبِ

فـ(الخيرَ) في هذا البيت منصوب على نزع الخافض (الباء)، وهذه الأفعال موقوفة على السماع، قال ابن مالك:" ومأخذ هذا النوع السماع"[32].

ومن ذلك قوله تعالى:(أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ)[33]، وفسّر القرطبي هذه الآية بقوله:" وقيل: أعجلتم بعبادة العجل قبل أن يأتيكم أمر من ربكم"[34].

وعن هذا تحدّث كثيرٌ من النحاة؛ قال ابن يعيش:" ومن هذا الباب ما كان يتعدّى إلى مفعولين إلاّ أنّه يتعدّى إلى الأوّل بنفسه من غير واسطة، وإلى الثاني بواسطة حرف الجرّ، ثمّ اتُّسع فيه فحذف حرفُ الجرّ فصار لك فيه وجهان، وذلك نحو قولك: اخترت الرجال بكراً، وأصله من الرجال، ومن ذلك قوله تعالى:(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً)[35]، أي: من قومه[36].

ومنه قول الشاعر:

أستغفرُ الله ذنباً لستُ محصيه ربَّ العبادِ إليهِ الوجهُ والعملُ[37]

أي: أستغفر الله من ذنبٍ، فالفعل (أستغفر) تعدّي إلى المفعول به الأوّل بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجر (مِنْ).

الحالة الثانية – الحذف المخصوص بالضرورة :

وهو ما قال عنه ابن عقيل:" قاصر على السماع ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام"[38]، وهذا النوع خاصٌّ بالضرورة الشعرية، كقول الشاعر:

"تمرُّون الديارَ ولم تَعُوجوا كلامُكُم عليَّ إذاً حرامُ"[39]

فَحُذِفَ حرفُ الجرِّ وأُوصِلَ الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه، وأصل الكلام:" تمرّون بالديار"[40]، ومثله أيضاً قول ساعدة بن جُؤيَّة:

"لدنٌ بهزِّ الكفِّ يعسلُ متنه فيهِ كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ"[41]

فـ(الطريق) منصوب على نزع الخافض، وتقدير الكلام: كما عسل في الطريق وكذلك قول المتلمّس:

"آليْت حبَّ العراق الدهْرَ أطعمُهُ

والحبَّ يأكُلُهُ في القريةِ السوسُ"[42]

بمعنى آليت على حبِّ العراق، فلما حُذِفَ الجارّ انتصب الاسم.

مما سبق في جميع هذه الأبيات يتّضح أنّه عندما حُذِف حرف الجرّ قبل: الديار، والطريق، وحبّ، انتصبت هذه الأسماء، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله:" فلمّا حذفوا حرف الجرّ عملَ الفعلُ"[43].

وإليه أشار ابن مالك في ألفيته بقوله:" ... فالنصب للمنجرّ"[44]، والحالتان الأولى والثانية هما ما أشار إليهما بقوله أيضاً:" نقلاً"[45]، أي: سماعاً وليس قياساً.

ومذهب الجمهور أنّه لا ينقاس حذف حرف الجرّ في الحالتين السابقتين بل يقتصر فيهما على السماع؛ ذهب الأخفش الصغير إلى أنَّه يجوز الحذف قياساً بشرط تعيُّن الحرف المحذوف ومكان الحذف نحو:" بريتُ القلمَ السكين" فيجوز عنده حذف الباء، فتقول:" بريتُ القلم السكينَ" فإن لم يتعيّن الحرفُ لم يجز الحذف، نحو:" رغبتُ في زيدٍ" فلا يجوز حذفُ (في) لأنَّه لا يُدري حينئذٍ هل التقدير:" رغبتُ عنْ زيدٍ" أو "رغبتُ في زيدٍ" وكذلك إن لم يتعيّن مكانُ الحذف لم يجز نحو:" اخترتُ القوم من بني تميم" فلا يجوز الحذف، فلا تقول:" اخترتُ القوم بني تميم"، إذ لا يدرى: هل الأصل اخترتُ القومَ مِنْ بني تميم أو "اخترتُ من القوم بني تميم"[46].

الحالة الثالثة – الحذف القياسيّ المطّرد:

يُحذَفُ حرفُ الجرّ حَذْفاً قياسياً مطّرداً، فيصير الفعل متعدِّياً، وذلك مع الحرفين المصدريّين (أنَّ، وأنْ) وأشار ابن مالك إلى هذا بقوله:

"وفي أنَّ وأنْ يطّرد مع أمْن لبسٍ كعجبتُ أن يدوا"[47]

على تقدير "من أنْ يدوا" ومن ذلك قوله تعالى:(أَوَ عَجِبْتُمْ أن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ)[48]، أي: من أن جاءكم"[49]، وقوله:(شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ)[50]، والتقدير: بأنّه لا إله إلا هو، ثم حُذِفَت الباء كما قال أمرتك الخير، أي: بالخير"[51]، وإنّ خِيفَ اللّبسُ امتنع الحذف كما في:" رغبتُ أن تفعل" أو "عَنْ أن تفعل"، لإشكال المراد بعد الحذف، فلا يجوز حذف (في) لاحتمال أن يكون المحذوف "عنْ" فيحصل اللَّبس[52].

أمّا قوله تعالى:(وَتَرْغَبُونَ أن تَنكِحُوهُنَّ)[53]، فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينه كانت، كما ذكر الأشموني، أو أنَّ الحذف لأجل الإبهام، ليرتدع من يرغب فيهنَّ لحمالهنّ، ومن يرغب عنهنّ لدمامتهنّ وفقرهنّ، وقد أجاب بعض المفسرّين بالتقديرين[54]، ومن هؤلاء المفسّرين الزمخشري، قال:" يحتمل في أن تنكحوهنّ لجمالهنّ، وعن أن تنكحوهن لدمامتهنّ[55]، بمعنى أنّه يجوز الوجهين (في، وعَنْ).

ومثل "أنَّ، وأنْ" في حذف حرف الجرّ قبلها قياساً "كي" وقد أشار الشيخ خالد الأزهريّ إلى أنّ النحاة أهملوا ذكر "كي" في هذا الموضع تجويزهم في نحو:"جئتُ كي تكرمني" أن تكون "كي" مصدرية واللام مقدّرة قبلها، والمعنى: لكي تكرَمني[56].

حكم "أنَّ" وأنْ"، بعد حذف حرف الجرّ:

اختلف النحاة في محلِّ "أنَّ، وأنْ" بعد حذف حرف الجر، فَقِيلَ: محلّهما النصبُ، وهو رأي الخليل، قال سيبويه "وسألت الخليلَ عن قوله جلّ ذِكرهُ:(وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ)[57]، فقال: إنَّما هو على حذف اللام، كأنّه قال: ولأنَّ هذه أمتكم أمةٌ واحدة وأنا ربكم فاتقون"[58]،ويضيف الخليل زيادةً في

الإيضاح قوله:" ونظيرها:(لإيلاَفِ قُرَيْشٍ)[59]، لأنَّه إنما هو: لذلك "فليعبدوا"، فإن حُذِفتْ اللام من أن فهو نصب، كما أنّك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً"[60].

هذا هو رأي الخليل، ويُضيف سيبويه:" ولو قرءوها:" وإنّ هذه أمتكّم أمَّةً واحدةً، كان جيّداً وقد قُرئ"[61]، أي: لو قرءوها على الابتداء، ليس على تقدير لام الجرّ قبل إنَّ.

قال الأشموني:" ذهب الخليل والكسائي إلى أنَّ محلّهما جرٍّ تمسّكاً بقوله:

"ومـا زرتُ ليلـى أنْ تكـونَ حبيبـةٌ إلـيَّ ولا دَيْـنٍ بهـا أنـا طالبـهُ"[62]

بجرٍّ دين"[63]، حيث عطف المجرور، "ولا دينٍ" على المصدر المنسبك مِنْ أنَّ المصدرية مع ما بعدها"[64]، (أنْ تكونَ).

وقال أيضاً:" وذهب سيبويه والفرَّاء إلى أنها في موضع نصبٍ وهو الأقيس"[65]، وأميل إلى هذا الرأي، قياساً على نصب الاسم المجرور بعد حذف الجارّ.

أمّا ابن عقيل فقد قال:" ذهب الأخفش إلى أنّهما في محل جرٍّ، وذهب الكسائي إلى أنَّهما في محلّ نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين"[66].

وأرى أنَّ السيوطي يبرِّئُ الخليل من قولهم: إنَّه قال بالجرّ، فيقول:" قال أبو حيّان وغيره: وأمَّا نقل ابن مالك، وصاحب البسيط عن الخليل أنّه جرّ وعن سيبويه أنَّه نصب فوهم، لأن المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل أنّه نصبٌ، وأمّا سيبويه فلم يُصرِّح فيه بمذهب"[67]، ولكن يتبادر إلينا من سؤال سيبويه للخليل وردّ الخليل:" إنّه نصب" أنّ سيبويه يوجب النصب، ولكن يُنقض ذلك بقوله: ولو قرءوها "إنَّ هذه أمتكم أمّة واحدة" كان جيّداً، وقد قرئ، أي أنّه يُجيز أن يكون محل (إنَّ) النصب، وأن يكون محلّها الجرّ.

وتخرج عن الحالات الثلاث لحذف حرف الجرّ حالة شاذة، وهي: أنّه:" قدْ يُحذف الجارّ ويبقى الجرُّ بحاله، لأنَّ حرف الجرّ لا يعمل محذوفاً"[68].

ومن ذلك قول الفرزدق:

"إذا قيل أيُّ النـاس شرٌّ قبيلـة

أشـارت كليـبٍ بـالأكفِّ الأصـابعُ"[69]

فحُذِفَ حرف الجر من كليبٍ، وبقي الاسم مجروراً، وقد وجدتُ في ديوان الفرزدق أنّ كلمة "كليب" قد وردت بالرفع وليس بالجرّ.

المبحث الثالث ـ المنصوب على نزع الخافض في القرآن الكريم :

ورد المنصوب على نزع الخافض في باب (حذف الجار) في القرآن الكريم، حيث حُذِفَ حرف الجرّ وبقي عمله تارةً، وحذف وانتصب الاسم بعده تارةً أخرى، ويكثر حذفه في بعض المواضع، وذلك مع (أنّ، وأنْ) حتّى أجاز النحاة هذا النوع، وقلّ في بعض المواضع الأخرى حتى عدّوه سماعاً.

وينحصر الكلام في المنصوب على نزع الخافض سماعاً، وقياساً.

أوّلاً – الحذف السماعيّ الوارد في السعة:

جاءت آيات في القرآن الكريم كثيرة، قال عنها عدد من النحاة والمفسّرين، والمعربين بأنّها منزوعة الخافض، وذلك مع أفعال لازمة، أو ممّا يتعدّى لواحدٍ بنفسه، وللثاني بالحرف، في غير المسائل القياسية، منها قوله تعالى:(وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)[70]، مِنْ عزمَ الأمرَ، وعزم عليه[71]، والتقدير: على الطلاق، فلما حذف الجار وصل الفعل إليه فنصبه[72].

ومنها قوله تعالى:(وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ)[73] فرأى النحاة في (عقدة) ثلاثة أوجه من الإعراب:

1- أن تكون مصدراً، على أن تعزموا في معنى تعقدوا.
2- أن تكون منصوبة على نزع الخافض، أي: ولا تعزموا على عقدة النكاح، وهو وجه ابتدأ به العكبري[74].
3- أن تكون مفعولاً به على تضمين الفعل معنى تباشروا، أو تنووا[75].

ومنها قوله تعالى:(فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ)[76]، وفي الخيرات وجهان:

الأول – النصب على نزع الخافض.

الثاني – النصب على المفعول به، بتضمين استبقوا معنى الفعل (ابتدروا)[77].

ومنها قوله تعالى:(فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ فَأَنَّى يُبْصِرُونَ)[78]، وقوله تعالى:(وَاسْتَبَقَا البَابَ)[79]، يقول الزمخشري:" تسابقا إلى الباب على حذف الجار وإيصال الفعل ... أو على تضمين (استبقا) معنى ابتدرا"[80].

ومنها قوله تعالى:(وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي المَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيّاً كَبِيراً)[81].

يتوقّف إعراب (سبيلا) على معرفة أصل اشتقاق الفعل (بغى)، فإن أُخذ من (البغي) وهو الظلم فهو لازم، وتكون كلمة سبيلا حينئذٍ، منزوعة الخافض، والمعنى فلا تظلموهن، وإن فُسِّر الفعل (بغى) بـ(طلب)؛ يقال: بغيت الأمر أي طلبته، فالفعل حينئذٍ متعدٍّ بنفسه ويكون (سبيلا) معموله، والمعنى: لا تطلبوا عليهنّ ذنوباً تعنّتاً لتتوصلوا بها إلى سبيل من السبل الثلاثة المتاحة لكم وهي: الوعظ والهجر، والضرب التي كانت مباحة لكم وقت نشوزهنّ أو الخوف من نشوزهن[82].

ومنها قوله تعالى:(إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ البَيْتَ أوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ)[83].

وقوله تعالى:(فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ)[84].

في توجيه نصب (خيراً) في الآيتين الكريمتين أربعة أقوال:

الأوّل – أنّه منصوب على نزع الخافض، أي: تطوّع بخير، فنُزِعَ الخافض وانتصب (خيراً).

الثاني – أنّه منصوب على تضمين الفعل (تطوّع) معنى (فَعَلَ) فيكون المعنى: ومن فعل خيراً.

الثالث – أنّه مفعول مطلق نائب عن المصدر الأصلي، لأنّه وصف في الأصل، والتقدير: ومن يتطوّع تطوّعاً خيراً، فحذف المصدر وحلّت صفته محلّه.

الرابع – إذا قَدَّر المصدر المحذوف معرفة فـ(خيراً) حال منه، والتقدير: ومن تطوّع تطوّعه خيراً، فإن الله شاكر عليم[85].

وقوله تعالى:(قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ المُسْتَقِيمَ)[86]، جاءت كلمة (صراط) في الآية منصوبة، والفعل الذي يطلبها هو (قَعَدَ) وهو لازم، وللنحاة في توجيه نصبها ثلاثة أقوال:

الأول – أنه منصوب على إسقاط الخافض، وهو رأي الأخفش، قال:" أي: على صراطك، كما تقول: توجّه مكّة، أي: إلى مكّة، وقول الشاعر:

كأني إذ أسعى لأظفرَ طائراً مع النجم في جوِّ السّماء يصُوبُ[87]

يريد لأظفر بطائر، فألقى الباء، ومثله:(أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ)[88] يريد عن أمر ربكم"[89].

ووافقه الزجاج وحكى الإجماع على ذلك، قال:" لا اختلاف بين النحويين في أنّ (على) محذوفة، ومن ذلك قولك: ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ"[90].

الثاني – أنّه منصوب على الظرفيّة المكانيّة، وإليه مال الفرّاء، قال:" المعنى والله أعلم- لأقعدنّ لهم على طريقهم، أو في طريقهم، وإلقاء الصفة من هذا جائز، كما قال قعدتُ لك وجه الأرض، وعلى وجه الأرض، لأنّ الطريق صفة في المعنى، فاحتمل ما يحتمله اليوم والليلة والعام إذا قِيْلَ: آتيك غداً أو في غدٍ"[91].

الثالث – وهو مفعوله به للفعل (لأقعدنّ) لأنّه ضُمِّنَ معنى (لألزمنّ) وهو رأي أبو حيان وغيره[92].

هذه الآيات السابقة كلها ليست على سبيل الحصر وإنما على سبيل إلقاء الضوء، وقد وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم اشتملت على أفعال نصبت على نزع الخافض بحسب رأي النحاة والمفسرين*.

ثانياً – الحذف القياسيُّ المطّرد:

جاءت آيات كثيرة في القرآن الكريم حُذِفَ فيها الجارُّ مع (أنّ، وأنْ) المصدريتين، ومن ذلك قوله تعالى:(وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ)[93]، " أنّ لهم " في موضع نصب بـ"وبشِّر" والمعنى: وبشّر الذين آمنوا بأنّ لهم، أو لأنَّ لهم، فلمّا سقط الخافض عمل الفعل، وقال الكسائيّ وجماعة من البصريين:(أنّ) في موضع خفضٍ بإضمار الباء"[94].

- ومنها قوله تعالى:(إِنَّ اللَّـهَ يَـأْمُرُكُمْ أَن تَـذْبَحُوا بَقَـرَةً)[95]، أي: بـأن تـذبحوا بقرة[96].
- ومنها قوله تعالى:(أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ)[97]، أي:" في أن يؤمنوا أو في إيمانكم"[98].
- ومنها قوله تعالى:(شَهِدَ اللَّـهُ أَنَّـهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَـةُ وَأُوْلُوا العِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ)[99]، قال المبِّرد: التقدير: أن الدين عند الله الإسلام، بأنّه لا إله إلا هو، ثم حذفت الباء كما قال: أمرتك الخير، أي: بالخير"[100].
- ومنها قوله تعالى:(وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ) أي: وترغبون عن أن تنكحوهنّ، ثم حُذفت (عن)، وقيل:" وترغبون في أن تنكحوهنّ، ثمّ حذفت (في) [101]، ويحتمل في أن تنكحوهنّ لجمالهنّ وعن أن تنكحوهن لدمامتهن"[102].
- ومنها قوله تعالى:(سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَـهُ وَلَـدٌ)[103]، أي تنزيهاً عن أن يكون له ولد، فلما سقط (عن) كان (أنْ) في محلّ النصب بنزع الخافض، أي: كيف يكون له ولد، وولد الرجل مشبّه له، ولا شبيه لله عزّوجل[104]، وقيل:" سبّحه تسبيحاً من أن يكون له ولد"[105].
- ومنها قوله تعالى:(لَن يَسْتَنكِفَ المَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْداً لِّلَّـهِ)[106]، أي:" من أن يكون، فهو في موضع نصب"[107].
- ومنها وقوله تعالى:(أَنْ أَوْحَيْنَا إِلى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ)[108]، أَنْ أنذر الناس وبشر الذين آمنوا في موضع نصب بإسقاط الخافض، أي: بأن أنذر الناس[109]، فالباء معه محذوفة[110].
- ومنها قوله تعالى:(وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ)[111]، "وأُمِرتُ أن أكون أصله بأن أكون فحُذِفَ الجار، وهذا الحذف يحتمل أن يكون من الحذف المطّرد الذي هو حذف الحروف الجارّة من أنّ وأنْ، وأن يكون من الحذف غير المطّرد"[112].
- ومنها قوله تعالى:(مَا لَكَ أَلاَّ تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ)[113]، "حرف الجر مع أن محذوف تقديره مالك في ألا تكون مع الساجدين"[114].
- ومنها قوله تعالى:(أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ)[115]، " ...، والمعنى أعجلتم عن أمر ربكم"[116].

نتائج البحث :

1- إنّ مصطلح "المنصوب على نزع الخافض" أصيل في وضعه اللّغوي وفي استعماله الاصطلاحيّ.

2- إنّ الحذف يُعدُّ ظاهرة لغويَّة، وخاصة حذف حرف الجرّ، فالمتكلم يميل إلى بذل الجهد القليل أثناء الكلام، فيحذف بعض العناصر، بشرط الوضوح وأمن اللبس والإفادة.

3- إنّ اختلاف آراء النحاة حول إعراب الاسم بعد نزع الخافض يعود إلى اختلاف الأذواق، وفهم السياق اللغوي، ومن هنا تتعدد وجوه إعراب الاسم بعد نزع الخافض، وأنَّ علّة نصب هذا الاسم هو وصول الفعل إليه بعد نزع الخافض.

الهوامش :

(1) شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الحمداني المصري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط1: 533/1.
(2) المصدر السابق، الجزء والصفحة نفسها.
(3) المصدر نفسه، وانظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، 1421هـ: 10/5.
(4) شرح ابن عقيل: 534/1.
(5) انظر لسان العرب، ابن منظور، دار صعب، ط3، 1994م: 761/1، 762.
(6) انظر المصدر السابق: 349/8 وما بعدها.
(7) الكتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، ط1، دار الجيل: 74/4.
(8) انظر لسان العرب: 145/7.
(9) شرح الكواكب الدريّة، ابن عبد الباري الأهدل، تحقيق عبد الله الشعبي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1990م: 358/2.
(10) سورة الأعراف، من الآية (155).
(11) الكتاب: 38/1.
(12) المصدر السابق: 37/1، وهو من أبيات سيبويه التي لا يُعرف قائلها، وكذلك جاء في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1989م: 339/1.
(13) الكتاب: 37/1 (هامش 3) جاء فيه:" ورد هذا البيت في شعرين أحدهما في شعر أعشى طرود، والثاني في شعر اختلف في قائله، فقد نُسب إلى عمرو بن معد يكرب، وللعباس بن مرداس، ولزُرعة بن السائب، والخفاف بن نُدبة، وانظر خزانة الأدب: 339/1.
(14) الكتاب: 38/1.
(15) سورة الأعراف: من الآية (155)، والمقتضب، أبو العباس المبِّرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بلا رقم طبعة، بلا تأريخ: 320/2.
(16) الكتاب: 144/2، وانظر المقتضب (هامش): 321/2.
(17) الأصول في النحو، ابن السراج تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، 1988م: 170/1، 171.
(18) المفصّل، الزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط2: 29.
(19) سورة طه: من الآية (21).
(20) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان، بلا رقم طبعة، بلا تأريخ: 576/2.
(21) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، 1982م: 393/1 وما بعدها.
(22) سورة البقرة: من الآية (230).
(23) معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد عليّ النجار، 1955م: 148/1.
(24) انظر النحو الوافي، عبّاس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة: 159/2، 165.
(25) إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1978م: 316.

(26) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2: 185.
(27) انظر الكتاب: 38/1، والمقتضب: 321/2، والإنصاف في مسائل الخلاف: 393/1 وما بعدها.
(28) انظر شرح الجمل، ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الآفاق العربية، 1980م: 299/1، وشرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيِّد، ود. بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1990م: 149/2، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، بلا رقم طبعة، بلا تأريخ: 404/2، وشرح ابن عقيل: 537/1، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيّد محمّد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، بلا رقم طبعة، بلا تأريخ: 89/2.
(29) شرح ابن عقيل: 537/1، 538.
(30) شرح التصريح على التوضيح: 313/1.
(31) انظر شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط1، 2000م: 136/4.
(32) شرح التسهيل: 151/2.
(33) سورة الأعراف: من الآية (150).
(34) الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاريّ القرطبي، دار الكتاب العربي، ط2، بلا تأريخ: 249/7.
(35) سورة الأعراف: من الآية (155).
(36) شرح المفصّل، موفق الدين يعيش بن عليّ بن يعيش النحويّ، مكتبة المتنبي، عالم الكتب، ط1، 2000م:63/7.
(37) الكتاب: 37/1، وهو من أبيات سيبويه التي لا يُعرف قائلها، وكذلك جاء في خزانة الأدب: 111/1.
(38) شرح ابن عقيل: 539/1 (الهامش).
(39) خزانة الأدب: 118/9، أن البيت لجرير هجي به الأخطل النصراني، وأنّه من ديوانه، وفي شرح ابن عقيل: 538/1 (الهامش)أنَّ البيت لجرير بن عطية الخطفى.
(40) انظر شرح ابن عقيل: 539/1.
(41) شرح ابن عقيل: 540/1، أنَّه لساعدة بن جؤبة، وفي الكتاب: 36/1، أنَّه من ديوان الهذليين ولم يذكر من هو، وفي شرح الأشموني: 164/2، أنه لساعدة ن جؤبة، وهو من شواهد شرح التصريح على التوضيح: 312/1.
(42) الكتاب: 38/1، أنّه من ديوان الملتمسّ بن جرير بن عبد المسيح، الورقة الخامسة نسخة الشنقيطي، وتابعه في ذلك شرح الأشموني: 163/2، والبيت في الشعر والشعراء، أبو محمد بن عبدالله من مسلم بن قتيبة، الدار البيضاء للكتاب: 115/1، أنَّه للملتمسّ جرير بن عبد المسيح.
(43) الكتاب: 38/1.
(44) شرح ابن عقيل: 537/1.
(45) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(46) انظر المصدر السابق: 539/1.
(47) المصدر السابق: 538/1، وانظر شرح الأشموني: 164/2، وشرح التصريح: 313/1.
(48) سورة الأعراف: من الآية (63).

(49) شرح الأشموني: 164/2.
(50) سورة آل عمران: من الآية (18).
(51) الجامع لأحكام القرآن: 415/3.
(52) انظر شرح الأشموني: 164/2.
(53) سورة النساء: من الآية (126).
(54) انظر شرح الأشموني: 164/2.
(55) الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل من وجوه التأويل، من دون رقم طبعة: 301/1، وانظر الجامع لأحكام القرآن: 350/5.
(56) انظر شرح التصريح على التوضيح: 313/1.
(57) سورة الأنبياء: الآية (92).
(58) الكتاب: 126/3، 127.
(59) سورة قريش: الآية (1).
(60) الكتاب: 127/3.
(61) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(62) شرح الأشموني: 165/2، أنَّ البيت للفرزدق، وفي مغني اللبيب: 556/2، كذلك، ولا يوجد في ديوان الفرزدق المطبوع.
(63) المصدر السابق: 165/2.
(64) المصدر نفسه: الصفحة نفسها (الهامش).
(65) المصدر نفسه: 166/2.
(66) شرح ابن عقيل: 540/1.
(67) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، 1421هـ: 12/5.
(68) شرح التصريح على التوضيح: 312/1.
(69) ديوان الفرزدق، تحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت: 420.
(70) سورة البقرة: الآية (227).
(71) الكشّاف: 373/1.
(72) انظر التبيان في إعراب القرآن، أبو القاسم عبدالله بن الحسن العكبريّ، تحقيق عليّ محمّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط2، 1997م: 95/1، والبحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، بلا رقم طبعة، 1992م: 183/2، والكشّاف: 373/1.
(73) سورة البقرة: من الآية (235).
(74) انظر التبيان في إعراب القرآن: 99/1.
(75) انظر مغني اللبيب: 898، والتبيان: 99/1.
(76) سورة البقرة: من الآية (148).
(77) انظر الجامع لأحكام القرآن: 165/2.
(78) سورة يس: من الآية (66).
(79) سورة يوسف: من الآية (25).
(80) الكشّاف: 312/2.
(81) سورة النساء: من الآية (34).
(82) انظر التبيان في إعراب القرآن: 355، والبحر المحيط: 628/3.

(83) سورة البقرة: الآية (158).
(84) سورة البقرة: الآية (184).
(85) انظر البحر المحيط: 68/2، والتبيان: 131.
(86) سورة الأعراف: الآية (16).
(87) هذا البيت دون عزو في معاني القرآن للأخفش: 295، وشرح التسهيل: 148/2.
(88) سورة الأعراف: الآية (150).
(89) معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. فائز فارس دار البشير، 1401هـ: 295.
(90) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، أبي إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م: 324/2.
(91) معاني القرآن: 375/1.
(92) انظر البحر المحيط: 21/5، التبيان في إعراب القرآن: 559.
* سورة البقرة: الآيات (57)، (135)، (108)، (111)، (234)، (260)، وسورة الفرقان: الآية (4)، وسورة الفجر: الآيتان: (29، 30)، وسورة المائدة، (111)، وسورة النساء، الآية (172)، (127)، (34)، وسورة الأعراف: الآية (11)، وسورة الحجر، الآية (47)، وسورة المعارج، الآية (20)، وسورة يونس: الآية (27)، وسورة الطلاق: الآية (18)، وسورة الفتح: الآية (25).
(93) سورة البقرة: الآية (25).
(94) الجامع لأحكام القرآن: 229/1.
(95) سورة البقرة: الآية (67).
(96) انظر الجامع لأحكام القرآن: 402/1.
(97) سورة البقرة: الآية (75).
(98) الجامع لأحكام القرآن: 427/2، والبحر المحيط: 271/1.
(99) سورة آل عمران: من الآية (18).
(100) الجامع لأحكام القرآن: 415/3.
(101) انظر الجامع لأحكام القرآن: 350/3.
(102) الكشّاف: 567/1.
(103) سورة النساء: من الآية (171).
(104) انظر الجامع لأحكام القرآن: 405/4.
(105) الكشّاف: 585/1.
(106) سورة النساء: من الآية (172).
(107) الجامع لأحكام القرآن: 405/4.
(108) سورة يونس: من الآية (2).
(109) انظر الجامع لأحكام القرآن: 615/8.
(110) انظر الكشّاف: 224/2.
(111) سورة يونس: من الآية (104).
(112) الكشّاف: 255/2.
(113) سورة الحجر: من الآية (32).
(114) الكشّاف: 390/2، وانظر الجامع لأحكام القرآن: 388/9.
(115) سورة الأعراف: من الآية (150).
(116) الكشّاف: 119/2.
* لمزيد من الشواهد القرآنية أنظر سورة البقرة الآيات: 25، 67، 75، 90، 158، 169، 198، 230، 246، وآل عمران: 18، 39، 49، 80، 86، 122، 171، والنساء: 24، 101، 102، 127، 131، 172، 176، إلى آخر القرآن.